

Distr.: General
23 December 2024
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من
رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

يُشَرِّفني أن أحيل طيه تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا
وحلها لعام 2024، بالصيغة التي أقرها أعضاء الفريق العامل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيدرو كوميساريو أفونسو

رئيس

الفريق العامل المخصص

المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها لعام 2024

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير لإبلاغ مجلس الأمن بأنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها في عام 2024.

ثانياً - المسائل التنظيمية

2 - الفريق العامل هو هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، أنشئ عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2002 (S/PRST/2002/2)، الذي سلّم فيه المجلس بالحاجة إلى تدابير ملائمة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، وأشار إلى اعتزامه النظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة في البيان الرئاسي ولتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3 - وتولى الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، بيدرو كوميساريو أفونسو، رئاسة الفريق العامل في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وتولى الممثل الدائم لسيراليون منصب نائب الرئيس طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

4 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد الفريق العامل سبعة اجتماعات وبيّر الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية التاسعة والاجتماع التشاوري السنوي الثامن عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اللذين عُقدا في نيويورك يومي 17 و 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024، على التوالي.

ثالثاً - موجز أنشطة الفريق العامل في عام 2024

ألف - برنامج العمل

5 - في 8 آذار/مارس 2024، اجتمع الفريق العامل للنظر في أنشطته لعام 2024 على النحو الذي اقترحه الرئيس، وبعد المناقشة، وافق الفريق العامل على برنامج العمل المقترح.

باء - تنفيذ القرار 2719 (2023)

6 - في 30 نيسان/أبريل، نظر الفريق العامل في موضوع "تنفيذ القرار 2719 (2023) بشأن التمويل المرن لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام: الفرص المتاحة والتحديات القائمة وسبل المضي قدماً". واستمع الفريق العامل إلى إحاطات قَدّمها كل من الأمانة العامة للمساعدة لشؤون أفريقيا، مارتا بوبي، والأمانة العامة للمساعدة لعمليات الدعم، ليسا م. بوتتهام، ومدير مديرية إدارة النزاعات في إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، سارجوه باه، والمديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، كارين لاندغرين، ومدير مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، يوجين تشن، ومدير منظمة أمان أفريقيا، سولومون ديرسو.

- 7 - وأطلعت الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا الفريق العامل على آخر المستجدات بشأن تفاعل الأمانة العامة مع الاتحاد الأفريقي للاتفاق على الخطوات التالية لتفعيل القرار 2719 (2023)، بما في ذلك طرائق تنفيذه.
- 8 - وأشارت الأمانة العامة المساعدة لعمليات الدعم إلى أن مجلس الأمن حدد في قراره 2719 (2023) إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة باعتباره النموذج المفضّل للإن بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. ومع أن الكثير من الأعمال التمهيدية ستستمرش بالاعتبارات السياسية، فإن إدارة الدعم العملياتي ستقود الجوانب النهائية المتعلقة بطرائق دعم البعثات.
- 9 - وتكلّم السيد باه باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، فأشار إلى أن جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في شباط/فبراير 2024 رحّبت باتخاذ القرار 2719 (2023) باعتباره إنجازاً هاماً في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. غير أن القرار لم يرق إلى مستوى توقعات الاتحاد الأفريقي الذي طلب إمكانية الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة بشكل كامل، الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً في صفوف بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
- 10 - وسلّطت السيدة لاندغرين الضوء على بعض المسائل المعلقة التي يتعين معالجتها، بما في ذلك الحاجة إلى ما يلي: (أ) أن تتوصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى فهم مشترك للقضايا الرئيسية الواردة في القرار 2719 (2023)، مثل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بنشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، والمهام والمسؤوليات ذات الصلة، ودور الأمم المتحدة في الجانب السياسي لتلك العمليات؛ (ب) والاتفاق على حالات النزاع المناسبة التي يتعين معالجتها في إطار القرار 2719 (2023)؛ (ج) والتوصل إلى فهم واضح لكيفية سد النقص في التمويل الذي تبلغ نسبته 25 في المائة.
- 11 - وحذّر السيد تشن من أن إشراف الأمم المتحدة على موارد عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام المأذون بها في إطار القرار 2719 (2023) وإدارتها وفقاً للإطار الإداري الحالي للأمم المتحدة سيخلق آثاراً حقيقية على تولي أفريقيا زمام الأمور وعلى قدرة الاتحاد الأفريقي على الاستفادة من ميزته النسبية كمسعفٍ أولي. وعندئذ، لن يتحكم الاتحاد الأفريقي في تحديد الاحتياجات من الموارد ولا في استخدام البعثات للموارد المالية.
- 12 - وأشار السيد ديرسو إلى أن زيادة التوقعات والمطالب الموجهة إلى الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بضمان أن تكون عمليات الإبلاغ المالي والمساءلة المالية الخاصة به متماشية مع عمليات الأمم المتحدة تتطلب إدخال قدر معين من التعديلات على ترتيبات عمله وقدراته.
- 13 - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء الفريق العامل باتخاذ القرار 2719 (2023)، وشجعوا على توثيق التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل معالجة مسألة تنفيذه. وأشاروا إلى أنه يجب أن تسترشد أي عملية من عمليات السلام باستراتيجية سياسية متسقة تتضمن إنشاء عمليات مشتركة للتخطيط وصنع القرار والإبلاغ، وتبادل المعلومات بانتظام، والفهم المشترك الواضح لجميع عناصر تنفيذ عملية السلام.
- 14 - وفي هذا الصدد، ينبغي إشراك مجلس الأمن واستشارته بشكل كامل منذ بداية تطوير أي عملية من عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وينبغي أن يكون لدى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فهم مشترك للقواعد المالية والنظام المالي للأمم المتحدة ولتطبيق الحد الأقصى البالغ 75 في المائة من التمويل من

الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على النحو المطلوب في القرار 2719 (2023). وتم التأكيد على ضرورة توضيح أدوار الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في عملية إعداد الميزانية والموافقة عليها. ويجب أن تستند القرارات المتعلقة بالميزانية التي تتخذها الجمعية العامة إلى ولايات واضحة وخطط تشغيلية واضحة، وهي مسألة تتطلب فهما مشتركاً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

15 - وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى إنشاء آلية لتمويل النقص الذي تبلغ نسبته 25 في المائة ينبغي أن يشارك فيها الشركاء الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، للمساهمة في هذا المجهود العام. واقترحوا استخدام صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لتحمل جزء من العبء، في حين يمكن للاتحاد الأوروبي تقديم الدعم المستمر لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام على أساس كل حالة على حدة، بما يتسق مع دعمه الطويل الأمد لتلك العمليات. ويمكن أن يشمل هذا الدعم التمويل والمعدات والإمدادات والبنية التحتية والخدمات والتدريب والمشورة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والقاري.

16 - وفيما يتعلق بمبدأ تقاسم الأعباء، أوضح بعض الأعضاء أن الاتحاد الأفريقي، بنشر عمليات لدعم السلام، يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي، وأنه لا ينبغي أن يُتوقع من الدول الأفريقية الأعضاء أن تسد النقص في التمويل الذي تبلغ نسبته 25 في المائة. فعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام تستحق أن تُمنح نفس القدر من الأولوية الممنوحة للبعثات المماثلة الموجودة في أجزاء أخرى من العالم.

17 - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون عمليات دعم السلام بقيادة أفريقية وتحكم أفريقي. ورغم أن تنفيذ تلك العمليات سيكون معقداً، إلا أنه ينبغي الحفاظ على تحكم الاتحاد الأفريقي فيها. ويجب على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التنسيق بفعالية لتحديد عملية الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي سيتم تمويلها في إطار القرار 2719 (2023). وفي هذا الصدد، من المهم ضمان استقلالية ومرونة بعثات الاتحاد الأفريقي مع الالتزام بقواعد ونظام الأمم المتحدة.

18 - وحذر بعض الأعضاء من أنه، بالإضافة إلى المسائل المالية، هناك العديد من الجوانب التقنية للقرار 2719 (2023) التي يجب حلها، وهي: إجراء تقييمات استراتيجية مشتركة؛ وقيادة العمليات والتحكم فيها؛ وسرعة اتخاذ القرار لضمان استعداد المنظمين في حالة وقوع حالة طارئة في إطار القرار؛ وتعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي.

19 - وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لاختبار تنفيذ القرار 2719 (2023) بالشروع بحالة "في المتناول" بدلاً من حالة صعبة قد تؤدي إلى الفشل. وسيساعد إجراء اختبار مبكر على تحديد العيوب المحتملة في الترتيب المنطق عليه. ويقع على عاتق الاتحاد الأفريقي عبء تقديم الحالات المحتملة التي تتناسب مع المعايير المحددة في القرار. واقتراح أعضاء آخرون أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال أول حالة يتم اختبارها، في انتظار أن يجري الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مزيداً من التقييمات.

20 - وشدد بعض الأعضاء على ضرورة أن تتم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ودعا أعضاء آخرون إلى التنفيذ الكامل لإطار الاتحاد الأفريقي للامتثال لحقوق الإنسان.

21 - وفي 3 تموز/يوليه و 13 أيلول/سبتمبر، تلقى الفريق العامل معلومات محدثة من فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ القرار 2719 (2023). وقدم رئيس فرقة العمل، مامادو غاي، إحاطة إلى

الفريق العامل، وتبادل أعضاء الفريق العامل الآراء مع أعضاء فرقة العمل، بمن فيهم ممثلو إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

جيم - الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية والاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

22 - في 21 حزيران/يونيه و 3 تموز/يوليه، ناقش الفريق العامل الأعمال التحضيرية للحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية التاسعة والاجتماع التشاوري السنوي الثامن عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اللذين كان من المقرر عقدهما في نيويورك يومي 17 و 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024، على التوالي.

23 - وخلال الفترة من 11 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر، عقد الفريق العامل اجتماعات مشتركة مع لجنة الخبراء في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وساهم في المفاوضات المتعلقة بمشروع البيان المشترك الذي اعتمده في نهاية المطاف مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ختام الاجتماع التشاوري السنوي الثامن عشر المشترك المعقود في 18 تشرين الأول/أكتوبر، والذي صدر لاحقاً بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2024/762).

24 - وللمرة الأولى، عُقدت الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية على شكل معتكف، وشارك فيها متكلمون خارجيون من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومن مفوضية الاتحاد الأفريقي.

25 - واشترك رئيس الفريق العامل (موزامبيق) في رئاسة الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية التاسعة مع رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر تشرين الأول/أكتوبر (مصر)، بينما اشتركت رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر (سويسرا) ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للشهر نفسه (مصر) في رئاسة الاجتماع التشاوري السنوي الثامن عشر المشترك.

دال - الدروس المستفادة من عمليات الانتقال في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

26 - في 20 آب/أغسطس، عقد الفريق العامل اجتماعاً مشتركاً مع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن بهدف مناقشة الدروس المستفادة من عمليات الانتقال في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وترأس الاجتماع كل من موزامبيق وجمهورية كوريا بصفتهم رئيسي الفريقين العاملين المعنيين.

27 - واستمع الفريقان العاملان إلى إحاطات قدمها كل من رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات المتعلقة بعمليات السلام التابعة لشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب، فلأمينيا مينيللي، ونائب مدير شعبة وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، أوغو سوليناس، ونائب مدير تحرير هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، داويت يرغا.

28 - وشددت السيدة مينيللي على الحاجة إلى دعم قوي من مجلس الأمن، وموافقة الدولة المضيفة، واتباع استراتيجيات شاملة تضم مختلف أصحاب المصلحة لضمان عمليات انتقال آمنة ومستدامة. وبالنسبة لعملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شدد السيد سوليناس على أهمية التخطيط والتنسيق بعناية، والتفاعل المستمر مع الحكومة المضيفة، وتعزيز سلطة الدولة خلال عمليات الانتقال، وبناء قدرات قوات

الدفاع والأمن الوطنية والحكومات المحلية لضمان استدامة السلام والتنمية. وأشار إلى أنه رغم إحراز بعض التقدم، لا يزال البلد يواجه تحديات، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والتعامل مع الجماعات المسلحة. ولذلك من الضروري استمرار الدعم الدولي ومشاركة مجلس الأمن للحفاظ على مكاسب بناء السلام وضمان نجاح عملية الانتقال. وعرض السيد يرغا خمس ملاحظات رئيسية تم استخلاصها من أبحاث أجريت مؤخراً، وهي كما يلي: أهمية التخطيط للطوارئ في السيناريوهات التي تنطوي على مخاطر كبيرة؛ والحاجة إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين أثناء عمليات الانتقال؛ والحاجة إلى مشاركة قوية من البلد المضيف؛ والدور الحاسم الذي تضطلع به أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الحفاظ على السلام بعد عمليات الانتقال؛ والحاجة إلى توسيع نطاق التخطيط لعمليات الانتقال لإشراك المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

29 - وأثناء المناقشة التي تلت، أشار أعضاء الفريق العامل إلى أهمية تنسيق عمليات الانتقال والنهج الشاملة لبناء سلام دائم، بالتوازي مع اضطلاع الجهات الفاعلة الوطنية بدور قيادي.

30 - ودعا بعض الأعضاء إلى تقديم معلومات محدثة بانتظام عن حالة عمليات الانتقال في جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما فيها تلك التي جرى انتقالها خلال الأشهر الأربعة والعشرين السابقة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2594 (2021)، والتطبيق المنهجي لأفضل الممارسات في إدارة عمليات الانتقال، بالاستفادة من الخبرة الكبيرة للأمم المتحدة. ودعوا أيضاً إلى إشراك السكان المحليين في عمليات السلام، وإلى اعتماد نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية وضمان التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والسلطات الوطنية والشركاء الدوليين للحفاظ على جهود السلام بعد مغادرة البعثات. وأشاروا إلى أهمية القرار 2719 (2023)، ودعوا البعثات إلى التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف مع التقلبات التي تشهدها ظروف الدولة المضيفة.

31 - ودعا بعض الأعضاء إلى توفير الموارد الكافية، بما في ذلك من خلال زيادات مؤقتة محتملة في عنصر شرطة الأمم المتحدة، لمساعدة الدول المضيفة على الحفاظ على النظام العام خلال عمليات الانتقال، وإلى توفير تدريبات متخصصة، ولا سيما في مجال حماية المدنيين وحقوق الإنسان، أثناء تسليم المهام إلى القوات الوطنية.

32 - ودعا عدة أعضاء إلى وضع ولايات واضحة لعمليات حفظ السلام واستراتيجيات خروج مصممة بعناية تقتزن بمعايير واقعية والتركيز على سلامة قوات حفظ السلام. وتم تسليط الضوء أيضاً على الحاجة إلى توطيد التعاون مع البلدان المضيفة وإلى زيادة الاستثمار في التواصل الاستراتيجي للتصدي للمعلومات المغلوطة والمضللة.

33 - وشدد بعض الأعضاء على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول المضيفة، مع التركيز على الثقة والتفاهم بين الطرفين. وحثوا لجنة بناء السلام على تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للبلدان التي تجاوزت عمليات الانتقال.

رابعاً - خاتمة

34 - واصل الفريق العامل الاضطلاع بدور حيوي في تعزيز التفاهم والتعاون والشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

- 35 - وفي عام 2024، ساهم النجاح في اعتماد البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري السنوي الثامن عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشكل كبير في التوصل إلى صياغة موحدة وفهم مشترك بين المجلسين بشأن التحديات التي تواجهها أفريقيا وأولوياتها الاستراتيجية. ولم يحدد البيان الفهم المشترك بين المجلسين فحسب، وإنما مثل أيضاً مرجعاً لتعزيز اتباع نهج موحّد لحل النزاعات في أفريقيا.
- 36 - وقد ساهمت الطريقة التعاونية والمناسبة من حيث التوقيت التي اتبعتها المجلسان للاتفاق على بنود جدول أعمال بشكل كبير في نجاح الاجتماع، مما يسلط الضوء على أهمية العمل التحضيري المبكر، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح وشفافية.
- 37 - وفي عام 2024، ركز الفريق العامل جهوده على تعميق فهم المجلسين للقرار 2719 (2023)، الذي يمثل أداة محورية قد تحدث نقلة نوعية في الشراكة التي ضمنت لضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.
- 38 - وأكدت مساهمات الفريق العامل في المناقشات المتعلقة بالخطوات اللازمة لضمان تأهب المجلسين لتفعيل القرار 2719 (2023)، ولا سيما من خلال تيسير الإحاطات الإعلامية والجلسات لعموم الأعضاء وأعضاء فرقة العمل المشتركة، على أهمية الفريق العامل باعتباره جسراً حيوياً للحوار والتنسيق.
- 39 - وشكّلت الجلسة المشتركة بين الفريق العامل والفريق المعني بعمليات حفظ السلام بشأن الدروس المستفادة من عمليات الانتقال في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثلاً على النهج المبكرة للتغلب على النزعات الانعزالية داخل الأجهزة الفرعية، وتعزيز الأطر التعاونية، وتشجيع التآزر بين مختلف الأجهزة الفرعية التي تعنى بالقضايا التي تؤثر على القارة الأفريقية.
- 40 - وأثناء تبادل الآراء، تطرق المجلسان إلى عدد من المجالات المواضيعية الرئيسية المتصلة بالتنمية في أفريقيا، مثل الآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، وآثارها المُفاقمة على الأمن الغذائي وغيره من التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على أمن القارة واستقرارها.
- 41 - ويجب على الفريق العامل استغلال الزخم الذي حققه بإضفاء طابع مؤسسي على عملياته واستكشاف نهج مبتكرة لتعزيز المناقشات الصريحة والمعمقة بين المجلسين، مثل الشكل التفاعلي للحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية السنوية وإمكانية عقد معتكفات لتعزيز الحوار والتعاون والثقة.
- 42 - وينبغي أن يركز الفريق العامل أيضاً على التحسينات العملية والإجرائية التي تتيح إحراز تقدم، مثل إنشاء آلية غير رسمية لاستعراض تنفيذ البيانات المشتركة السابقة الصادرة عن المشاورات السنوية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.
- 43 - ويمكن تجديد القسم الخاص بالفريق العامل على الموقع الشبكي لمجلس الأمن بهدف إتاحة إمكانية الاطلاع على المواد والحصول على الدعم بشكل أفضل.
- 44 - وأخيراً، ينبغي أن يواصل الفريق العامل التركيز على ضمان أن يكون لنتائج مداولاته وتفاعلاته تأثير ملموس على تعزيز الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا والتخفيف من حدتها وحلها.

45 - وفي عام 2024، سعى الرئيس إلى ضمان أن يولي مجلس الأمن اهتماماً أكبر لوجهات نظر القارة الأفريقية بشأن مسائل السلام والأمن التي تؤثر عليها، مع تحسين التواصل والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتحديد سبل زيادة التعاون بينهما وتعزيز شراكة هيكلية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

46 - ولا بد من التنويه بشكل خاص بالدعم الممتاز الذي قدمته شعبة شؤون مجلس الأمن التي ضمنت مساعدتها اللوجستية والإدارية سلسة سير أنشطة الفريق العامل في خضم العديد من التحديات المتزامنة.